

سر إحياء وعد الربيع العربي: حماية حقوق الملكية

الاحتجاجات التي أطاحت بالحكومات كان وقودها غضب عارم نتيجة غياب عنصر رئيسي في اقتصاديات السوق.

بقلم: هيرناندو دى سوتو

قد نسمع أحاديث حول نفوذ "القاعدة" الآخذ في التنامي في مالي، والجزائر، وأكثر من منطقة أخرى، وأن الاضطرابات العنيفة المصاحبة لمعاداة الغرب تنتامي أيضاً بصورة واضحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ لأنه بعد عامين من انطلاق الربيع العربي، أصبح الإحباط متزايداً حول ما قامت لأجله، بالأساس، هذه الصحوة الكبرى.

إلا أن هذا ليس صحيحاً، فالقاعدة وحلفاؤها يواجهون الكثير من القوى الواعدة التي ترسل للغرب العديد من الإشارات الإيجابية.. فقط لو أنصت الغرب.

فالأبحاث التي أجراها معهد الحرية والديمقراطية -ومركزه بيرو- بالمنطقة، وجدت الأدلة الكافية على أن ثورات الربيع العربي قامت لتحقيق ما اصطلح على تسميته عالمياً بـ"التوجه نحو اقتصاد السوق". هذا المصطلح قد لا يستخدمه العرب كثيراً، إلا أن هذا لا ينفي رغبتهم في تحقيق درجة من الأمن الاقتصادي، وما يصاحب ذلك من ضمان حقوق الملكية، والتمتع بالحريات العامة، التي تجعل من تقييدها والحد منها أمراً غير يسير المنال. إن التحدي الحقيقي يتمثل في ترسيخ تلك الحريات العامة والاقتصادية من أجل توفير الغطاء القانوني والحماية لشعوب المنطقة، وهو ما يعد حجر الزاوية في نجاح أي اقتصاد.

وبالعودة إلى الحدث الذي كان بمثابة الحافز الرئيسي لما عرف فيما بعد بالربيع العربي، نجد أن هذا الحافز يتمثل فيما قام به محمد البوعزيزي، المواطن التونسي، من إحراق نفسه في يناير ٢٠١١، احتجاجاً على مصادرة بضاعته التي كان يقاتل من بيعها.

وبالعودة لتقديراتنا نجد أن عددًا يفوق المائتي مليون مواطن -في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- يعتمدون في دخلهم على إدارة مشروعات صغيرة لا تتمتع بأي غطاء قانوني في إطار الاقتصاد غير الرسمي. وهذا يعني أن هؤلاء المائتي مليون من الرياديين الأعمال بالمنطقة، المتطلعين إلى التمتع بنظام قانوني يحفظ حقوق ملكياتهم -كما في الغرب- يفوق عددهم أعضاء تنظيم القاعدة، الذي يقدر بـ ٤٠٠٠٠ عضو ناشط فقط. بما يعني أنه مقابل كل عضو واحد من أعضاء القاعدة، هناك ٥٠٠٠٠٠ ريادي أعمال ممن يسعون إلى التمتع بغطاء قانوني يحفظ حقوق ملكياتهم.

بعض محاور البحث الأخرى:

لم يكن محمد البوعزيزي -المحتج البائس- حالة فريدة، فلقد وجدنا أن هناك ٦٣ شخصًا -على الأقل- في تونس، وكذلك في الجزائر والمغرب ومصر والسعودية وسوريا واليمن، قد اتبعوا خطى البوعزيزي خلال ٦٠ يومًا فقط من وفاته، وحاولوا إضرام النار في أجسادهم احتجاجًا. وكانت تلك هي الفترة الحرجة التي ارتبكت خلالها معظم الحكومات العربية واهتزت بشكل درامي. وقد نجا ٤٠% من مجمل من حاول الانتحار، وساهم الكثير من هؤلاء الناجين في إتمام هذه الدراسة التي اهتمت بشكل أساسي بالصعوبات التي تواجه تلك المجتمعات فيما يخص حقوق الملكية والحريات الاقتصادية الأخرى.

وقد تبين أن الـ ٦٣ مواطنًا، الذين أقدموا على إضرام النار بأنفسهم، كانوا جميعًا يمارسون أنشطة اقتصادية خارج إطار القانون، كما تبين أن دافعهم الأساسي للإقدام على هذا الفعل كان اقتصاديًا بحتًا، ولم يكن وراءه دافع سياسي أو أي دوافع أخرى. فعلى سبيل المثال، أفادت مالكة عقار مغربية تدعى فدوى لاروي -في لقطات فيلمية مصورة جاءت خلال لقاء تلفزيوني حي- أنها تحتج بشدة ضد الإقصاء الاقتصادي، وكان ذلك قبل دقائق من إشعال النار في نفسها أمام مبنى البلدية في الثالث والعشرين من فبراير عام ٢٠١١. كما صرّح شقيق البوعزيزي، أن شقيقه أحرق نفسه لإيمانه بأن "الفقراء أيضًا لهم الحق في البيع والشراء".

كما أوضح معظم من أقدموا على الانتحار، أن السبب الرئيسي وراء إقدامهم على ذلك الفعل كان احتجاجًا على مصادرة بضائعهم أو ممتلكاتهم. وبرغم أن هناك اعتقادًا شائعًا بأن البوعزيزي أحرق نفسه نتيجة صفع إحدى الضابطات له وإهدارها لكرامته، إلا أن صفعه على الوجه لا يمكن - منطقيًا - أن تؤدي إلى إقدام ٦٠ شخصًا على إحراق أنفسهم، وقد أكد جميع الناجين من تلك المحاولات - بلا استثناء - أن إقدامهم على الانتحار جاء نتيجة احتجاج يتعلق بملكياتهم الخاصة، ويأسهم من استعادتها.

وعندما قمنا باحتساب قيمة ممتلكات تجارة البوعزيزي التي تمت مصادرتها، وجدنا أنها بلغت فقط ٢٢٥ دولارًا!.. ولم يكن يتمتع بأية حقوق للملكية نهائيًا، ومن هنا نرى أن التأثيرات السلبية لهذه القضية لم تكن مالية فقط. فلأن البوعزيزي لم يكن محميًا بموجب القانون، ومن ثم لم يكن يتمتع بأية حقوق أو حماية قانونية، بل كان يعتمد - فقط - على أهواء السلطات، ونواياها الحسنة في تجاهلها لنشاطه، وحينما سحبت السلطات تلك النوايا المزعومة وصادرت تجارته البسيطة، شعر بالتمذير الكامل، حيث لم يكن هناك أي نظام قانوني يعطيه الأمل في النجاة من الوقوع في براثن الإفلاس.

وبموجب العقد المبرم مع الحكومة المصرية - والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - تعهد "معهد الحرية والديمقراطية" بدراسة الاقتصاد المصري لمدة خمس سنوات، وعمل معنا - في هذا الصدد - ١١٣ مصريًا يتمتعون بالمهنية والاحترافية، للتأكد من مدى اتساع الهوة بين الممتلكات المسجلة، والحجم الحقيقي للممتلكات في القطاعات التي تشمل المصانع والسيارات والأراضي، فاكشفنا أن ٨٢% من حجم التجارة و ٩٢% من حيازات الأراضي غير مسجلة، وبالتالي غير محمية بموجب سيادة القانون.

ونود أن نشير هنا إلى المساحة الضخمة من الأنشطة الإنسانية "التي تعمل خارج إطار القانون" فيما يتعلق بالأصول والمعاملات؛ مما يعني أن جميع الأشخاص داخل هذا الإطار لا يتمتعون بغطاء قانوني يوفر الثقة والحماية لحقوق المالك، أو يوفر القواعد الثابتة للتسجيل والمحاسبة والتسعير ومن ثم التسويات، من أجل حماية التعاقدات وخلق ضمانات ومعلومات دقيقة تمكّن من توفير الائتمان ورؤوس الأموال. وتأتي الصدمة من أن مثل تلك الأنشطة تمثل جزءًا كبيرًا من اقتصادات المنطقة.

ففي تونس وحدها، نجد أن ٨٥% من المشروعات -التي تقدّر قيمة استثمارات بنحو ٢٢ مليار دولار- تمثل مشروعات تعمل خارج إطار القانون، كما أن قيمة العقارات التي لا تتمتع بأية حقوق لحماية الملكية، تقدّر بنحو ٩٣ مليار دولار إضافية. مما يعني أن هناك ما قيمته ١١٥ مليار دولار من الاستثمارات تعمل خارج إطار القانون، وهذه الاستثمارات تقدّر بما يوازي ١١ ضعفاً من مجموع رأس مال سوق الأوراق المالية في تونس عام ٢٠١٠، و٤ أضعاف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس منذ عام ١٩٧٦. فإذا افترضنا أن حجم الاقتصاد التونسي الذي يعمل خارج إطار القانون في ولاية أمريكية، فإن الناتج المحلي الإجمالي فيها سيفوق نظيره في ١٧ ولاية أخرى، لكل على حدة.

كما تشير تقديراتنا بجلاء إلى أن قيمة الاقتصاد المصري الذي يعمل خارج الإطار القانوني يبلغ نحو ٣٥٠ مليار دولار، وهو ما يوازي ستة أضعاف قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر منذ رحيل قوات نابليون عام ١٨٠١!!.. إن هذا يمثل قرينة مذهلة تثبت أن الاستثمارات الأجنبية التي من الممكن أن تضخ في مصر -مهما بلغت قيمتها- لن تقترب من الإمكانيات الاقتصادية الحبيسة في أنشطة تعمل خارج إطار القانون داخل الدولة.

لقد نشر معهد الحرية والديمقراطية هذه النتائج، وناقشها عبر البرامج التلفزيونية والإذاعية، وكذلك في مؤتمرات اقتصادية بجامعة دول شمال إفريقيا التي تشهد "سيولة ثورية"، كما أطلق على تلك الاضطرابات التي صاحبت وتبعث ثورات الربيع العربي. غير أن هناك بالفعل علامات مبشرة للمضي قدماً بمساعدة الحكومة التونسية، فعلى سبيل المثال، قمنا بالتعاون مع "اتيكيا" -وهي منظمة تمثل نحو ٣٠٠ ألف ريادي أعمال يعملون في إطار القانون- على العمل من أجل إحياء حقوق الملكية. وفي كل الأحوال، فمن غير المتوقع أن ينحسر الغضب الشعبي التونسي حتى يرى أفراد الشعب إصلاحات جادة وحقيقية تحمي ثمار جهدهم.

ولكن هل يدرك الغرب ذلك؟.. إن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها يخاطرون بفقدان فرصتهم بترميم الأنظمة التي خلقت الفقر والغضب، والتي نمت وازدهرت من خلالها القاعدة وشببها. ولو ركز الغرب مساعداته واستشاراته على الجهود الموجهة من أجل إنشاء حماية قانونية للملكيات

وحقوقها في مجال العمل الخاص والاقتصاد غير الرسمي، لوجدت جمهورًا متجاوبًا ومعجبين جدًا بالملايين.

دى سوتو

مؤلف "الطريق الآخر: الجواب الاقتصادي على الإرهاب"، و"لغز رأس المال"، وهو رئيس "معهد الحرية والديمقراطية" ببيرو.